

Distr.: General
13 February 2012
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان

الدورة التاسعة عشرة

البندان ٢ و ١٠ من جدول الأعمال

التقرير السنوي لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق

الإنسان وتقارير المفوضية السامية والأمين العام

المساعدة التقنية وبناء القدرات

تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان عن حالة حقوق الإنسان في اليمن*

موجز

طلب المجلس، في قراره ١٩/١٨، إلى مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان أن تقدّم إليه في دورته التاسعة عشرة تقريراً مرحلياً عن حالة حقوق الإنسان في اليمن. ولذا أرسلت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (المفوضية) وفداً لزيارة اليمن في الفترة من ٢٠ إلى ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ بهدف جمع معلومات مباشرة عن التطورات التي شهدتها البلد في مجال حقوق الإنسان وإعداد تقرير بشأن تنفيذ التوصيات المقدمة من المفوضية إلى الحكومة وباقي الأطراف عقب بعثتها السابقة لتقييم حالة حقوق الإنسان في اليمن (A/HRC/18/21).

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، استُخدمت القوة في سياق الصدامات المسلحة بين القوات الحكومية والجماعات المعارضة المسلحة، وبين الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة، ومن قبل القوات الحكومية ضدّ المدنيين العزل الذين يمارسون حقهم في التجمع السلمي. ورغم الهدوء النسبي الذي ساد منذ أوائل كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ عقب اعتماد الاتفاق المنبثق عن مبادرة مجلس التعاون الخليجي تتواصل التوترات السياسية والقبلية والطائفية ويظل احتمال اندلاع حرب أهلية مرتفعاً. ويبدو أن مناطق واسعة

* تأخر تقديمه.

من البلد، بما فيها محافظات بكاملها وأجزاء كبيرة من صنعاء وتعز، واقعة جزئياً أو كلياً تحت سيطرة الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة. ويساهم تواصل الاضطرابات في تزايد تردي الوضع الإنساني بسبب صعوبة الحصول على الخدمات الصحية والغذاء والماء والطاقة والكهرباء والتعليم. وقد توقفت الأنشطة الاقتصادية في قطاعات عدة، بينما فقد الكثيرون من اليمنيين موارد رزقهم.

ولاحظت اللجنة، خلال اجتماعاتها ومشاوراتها المكثفة مع ممثلين للحكومة والمجتمع المدني في صنعاء وتعز، أن الحكومة اتخذت بعض الخطوات الإيجابية. وبفضل الاتفاق المبرم وفقاً لمبادرة مجلس التعاون الخليجي، وهو الاتفاق الذي أفضى إلى تشكيل حكومة انتقالية ويمهد الطريق أمام الانتخابات الرئاسية المزمع إجراؤها في ٢١ شباط/فبراير ٢٠١٢، هدأت الأوضاع نسبياً وقويت احتمالات التوصل إلى تسوية سلمية. واتخذت الحكومة، في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر قراراً بوضع إطار لتنفيذ القرار ١٩/١٨ والتوصيات الواردة في تقرير بعثة التقييم الموفدة من المفوضية السامية لحقوق الإنسان، بما في ذلك إنشاء لجنة تحقيق وطنية. وعلاوة على ذلك، أطلقت الحكومة مؤخراً سراح غالبية المحتجزين المحتجزين.

مع ذلك، لاحظ الوفد أيضاً أن استخدام القوة الفتاكة المفرط وغير المتناسب ضد اليمنيين المطالبين سلمياً بالمزيد من الحريات والقضاء على الفساد واحترام سيادة القانون ما زال متواصلاً حيثما كان ينبغي أن تستخدم وسائل غير فتاكة. وعلاوة على ذلك، لم تُتخذ الخطوات الكافية للتحقيق فيما ادّعي حدوثه من انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان. ولم تنشأ حتى الآن اللجنة الوطنية للتحقيق.

ولاحظ الوفد أن الجماعات المعارضة المسلحة في صنعاء تواصل نقل الأسلحة إلى أماكن الاحتجاج العامة، ما يعرض حياة المدنيين المقيمين في هذه المناطق أو مرتاديها للخطر. كما أفادت الشهادات بأن المدنيين الذين يقطنون أو يعبرون المناطق التي تسيطر عليها الجماعات المعارضة المسلحة في صنعاء وتعز يتعرضون إلى المضايقات الروتينية والترهيب وأحياناً إلى الاعتداء على أيدي مسلحين تابعين لهذه الجماعات.

ولاحظ الوفد استمرار قوات الأمن والجماعات المعارضة المسلحة في تجنيد الأطفال دون سن الثامنة عشرة. وشاهد الوفد أطفالاً ينفذون عمليات المراقبة الأمنية ويشاركون في غيرها من الأنشطة العسكرية. كما تلقى معلومات مفادها أن قوات الأمن الحكومية لا تزال تحتجز مدنيين دون مراعاة الأصول القانونية، وأن الجماعات المعارضة المسلحة تواصل على نحو غير مشروع احتجاز المدنيين المتعاطفين مع الحكومة أو أفراد الجهاز الأمني.

المحتويات

الصفحة	الفقرات		
٤	٢-١	أولاً - مقدمة
٤	٦-٣	ثانياً - طرائق العمل
٥	١٨-٧	ثالثاً - معلومات أساسية
٥	١٧-٧	ألف - السياق السياسي والتطورات الأخيرة على أرض الواقع
٨	١٨	باء - الإطار القانوني الدولي
٨	٤٦-١٩	رابعاً - حالة حقوق الإنسان
		ألف - انتهاكات حقوق الإنسان التي يُدعى أن قوات الأمن الحكومية قد ارتكبتها
٩	٣٤-٢٢	باء - انتهاكات حقوق الإنسان التي يُدعى أن الجماعات المسلحة المعارضة قد ارتكبتها
١٣	٤٢-٣٥	جيم - مسائل أخرى موضع قلق خاص
١٥	٤٦-٤٣	خامساً - تنفيذ توصيات المفوضية السامية
١٦	٥٥-٤٧	سادساً - الاستنتاجات والتوصيات
١٨	٦٣-٥٦	

أولاً - مقدمة

١ - دعا المجلس، في قراره ١٨/١٩، الحكومة اليمنية والمفوضية السامية إلى وضع إطار للحوار المتواصل والتعاون المتين في مجال حقوق الإنسان. كما دعا المجتمع الدولي إلى دعم هذا التعاون، وطلب إلى المفوضية السامية أن تقدم إلى المجلس في دورته التاسعة عشرة تقريراً مرحلياً عن حالة حقوق الإنسان في اليمن. كما دعا المجلس المفوضية السامية إلى التنسيق مع المانحين فيما يتعلق بسبل مساعدة الحكومة اليمنية والمنظمات غير الحكومية في مجال بناء القدرات من أجل إنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان.

٢ - وفي ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، طلبت المفوضية السامية إلى الحكومة اليمنية ترخيصاً لإيفاد بعثة من المفوضية إلى هذا البلد بهدف إعداد تقرير مرحلي وتقديمه إلى مجلس حقوق الإنسان. واستجابت الحكومة لهذا الطلب في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، وقام الوفد بالبعثة في الفترة من ٢٠ إلى ٢٧ كانون الأول/ديسمبر. وتمثلت ولاية البعثة، كما وافقت عليها الحكومة، في ما يلي:

(أ) إجراء تقييم لحالة حقوق الإنسان؛

(ب) الحصول على معلومات من مجموعة عريضة من الجهات الفاعلة، بما فيها الحكومة اليمنية والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والضحايا والشهود وفريق الأمم المتحدة القطري.

ثانياً - طرائق العمل

٣ - تم الاضطلاع بالبعثة بتنسيق وثيق مع منسق الأمم المتحدة المقيم في اليمن الذي قدّم إلى الوفد على امتداد فترة البعثة دعماً يستحق كل التقدير. ويسّرت الحكومة اليمنية مهمة البعثة ما سمح للوفد بالتقاء جهات مسؤولة من بينها وزير الشؤون الخارجية ووزير حقوق الإنسان ووزير الداخلية ووزير الدفاع ووزير الشؤون القانونية واللجنة العسكرية لتحقيق الأمن والاستقرار. والتقى أعضاء الوفد أيضاً محافظ تعز، وأعضاء البرلمان، وممثلي المنظمات غير الحكومية، والصحفيين، والمحامين، والأطباء، والمدافعين عن حقوق الإنسان، والضحايا وأقاربهم، والدبلوماسيين، وفريق الأمم المتحدة القطري. ويشيد الوفد بما قدمته الحكومة من مساعدة واضطلعت به من تنسيق، ويقدر الدعم المقدم من محاورها طيلة فترة البعثة.

٤ - ويشكل هذا التقرير متابعة للتقرير الذي أعدته بعثة التقييم التابعة للمفوضية (A/HRC/18/21) والذي قدّم معلومات بشأن حالة حقوق الإنسان في اليمن منذ اندلاع الاضطرابات في بداية عام ٢٠١١ إلى حدود تموز/يوليه من السنة ذاتها. ويقدم هذا التقرير تقييماً محدثاً لحالة حقوق الإنسان في اليمن على العموم، لا سيما فيما يتعلق بالتوصيات المقدمة من المفوضية في تقرير بعثتها والتوصيات المقدمة من مجلس حقوق الإنسان في قراره ١٨/١٩.

- ٥- وأدى وفد البعثة زيارة إلى صنعاء وتعز. وشملت الأماكن التي زارها مواقع تنظيم المظاهرات وأماكن وقوع العنف والمستشفيات. ونظراً لضيق الوقت وللقيود الأمنية لم يستطع الوفد زيارة أماكن أخرى من البلد؛ لكنه استلم تقارير ومستندات عديدة والتقى عدداً كبيراً من الأشخاص الذين قدموا إليه معلومات مباشرة عن مواقع عديدة أخرى.
- ٦- وقد حفظت المستندات المتلقاة ليتسنى استعمالها في المستقبل على النحو الملائم.

ثالثاً - معلومات أساسية

ألف - السياق السياسي والتطورات الأخيرة على أرض الواقع

- ٧- خلال الفترة المشمولة بالاستعراض، ظل اليمن يشهد مستويات متباينة من العنف في مختلف أنحاء البلد تراوحت بين حالات العنف الدورية والصدامات المسلحة المطولة. واستُخدمت القوة في الصدامات المسلحة بين القوات الحكومية وجماعات المعارضة المسلحة، وفيما بين الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة، ومن جانب القوات الحكومية ضد المدنيين العزل الذين يمارسون حقهم في التجمع السلمي. وبعد هدوء نسبي ساد في بداية كانون الأول/ديسمبر عقب إبرام اتفاق يمهد الطريق لتشكيل حكومة مؤقتة وتنظيم انتخابات رئاسية، تواصل التوترات السياسية والقبلية والطائفية وبظل احتمال تحولها إلى حرب أهلية قوياً. ويبدو أن أجزاء شاسعة من البلد، بما فيها محافظات بكاملها وأجزاء كبيرة من صنعاء وتعز، تقع جزئياً أو كلياً تحت سيطرة الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة. ويساهم تواصل الاضطرابات في تفاقم الوضع الإنساني بسبب صعوبة حصول الناس على خدمات الصحة والغذاء والماء والطاقة والكهرباء والتعليم. وقد توقفت الأنشطة الاقتصادية في قطاعات عدة بينما فقد الكثيرون من اليمنيين موارد رزقهم.
- ٨- وفي ٢١ تشرين الأول/أكتوبر، اعتمد مجلس الأمن القرار رقم ٢٠١٤ (٢٠١١)، وهو أول قرار يعتمده بشأن اليمن، وأدان فيه بقوة استمرار السلطات اليمنية وجهات أخرى في انتهاك حقوق الإنسان والاعتداء عليها. وشدد على لزوم مساءلة جميع المسؤولين عن حالات العنف وانتهاك حقوق الإنسان والاعتداء عليها. كما طالب المجلس السلطات اليمنية أن تعمل على ضمان امتثال أعمالها للالتزامات الواقعة على عاتقها بموجب الأحكام السارية من القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان، كما طالب جميع الجماعات المعارضة بنقد العنف والكف عن استخدام القوة وسيلة لتحقيق مكاسب سياسية.
- ٩- ووقعت الحكومة اليمنية وأبرز قيادات المعارضة اتفاقاً في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر في الرياض. وهذا الاتفاق المتعلق بآلية تنفيذ العملية الانتقالية في اليمن وفقاً لمبادرة مجلس التعاون الخليجي يمهد الطريق أمام عملية انتقالية تفضي إلى تنظيم انتخابات مبكرة في ٢١ شباط/فبراير ٢٠١٢. واختير نائب الرئيس مرشحاً توافيقاً لقيادة البلاد بالنيابة خلال هذه العملية.

١٠- واتخذ عدد من الخطوات لتنفيذ المرحلة الأولى من الاتفاق. حيث، أشرف رئيس الوزراء باسندوة أولاً على تشكيل حكومة وحدة وطنية جديدة، وهي تحالف يضم أعضاء من حزب المؤتمر الشعبي العام وتكتل أحزاب اللقاء المشتركة المعارضة وشخصيات مستقلة، وقد أدى هؤلاء اليمين في ١٠ كانون الأول/ديسمبر أمام نائب الرئيس عبد ربه منصور هادي لتكوين الحكومة الجديدة المؤلفة من ٣٤ عضواً. وتضم الحكومة الجديدة ثلاث وزيرات فقط رغم ما تضمنه الاتفاق من تعهدات بتحسين تمثيل النساء. وثانياً أنشأ نائب الرئيس اللجنة العسكرية لتحقيق الأمن والاستقرار، وهي لجنة تضم موظفين أمنيين كباراً يمثلون القوات الحكومية والقوات الموالية للمعارضة. ولئن ركزت اللجنة عملها حتى الآن على صنعاء فقد قامت بزيارة وجيزة إلى تعز.

١١- وأثار توقيع الاتفاق الأنف الذكر المتعلق بالمرحلة الانتقالية احتجاجات وانتقادات واسعة من الناشطين وجماعات حقوق الإنسان. وعارضت هذه الجهات بشدة على الخصوص العفو الشامل الذي منحه مبادرة مجلس التعاون للرئيس ومعاونيه. ودعا الناشطون وجماعات حقوق الإنسان إلى مساءلتهم عن الجرائم المرتكبة لا سيما منذ اندلاع الاضطرابات. وانطلقت الصدامات العنيفة من صنعاء لتنتقل إلى تعز. وخلال هذه الزيارة، لاحظ الوفد أن الوضع هدأ على العموم في صنعاء بعد انسحاب القوات الحكومية تدريجياً من جميع أنحاء المدينة. لكن العنف تجدد بعد مقتل محتجين عزل في دار السلام عند مدخل صنعاء في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر.

١٢- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، شهدت صنعاء حالات عنف متقطعة واستخدماً متواتراً للقوة الفتاكة من طرف قوات الأمن الحكومية. وفي ١٨ و ١٩ أيلول/سبتمبر أطلقت قوات الأمن النار على المحتجين. وبعد ذلك بأيام، وبالتزامن مع عودة الرئيس صالح من المملكة العربية السعودية في ٢٣ أيلول/سبتمبر، اندلعت صدامات عنيفة بين الحرس الجمهوري وقوات الأمن المركزية من جهة والجنود الموالين للجنرال المنشق علي محسن من جهة أخرى، ما أسفر عن مقتل عشرات المدنيين أثناء تبادل إطلاق النار. وخلال هذه الصدامات، اعتُقل تعسفاً الكثيرون من المدنيين، وتعرض أربعة منهم على الأقل للتعذيب أثناء الاحتجاز، وفقاً للمعلومات المقدمة إلى البعثة. وتصدت قوات الأمن بعنف، وبخاصة في تعز، للمظاهرات الحاشدة التي شهدتها اليمن احتفاءً بمنح جائزة نوبل للسلام في ٧ كانون الأول/أكتوبر للمدافعة عن حقوق الإنسان توكل كارمن مناصفة مع سيدتين من ليبيريا.

١٣- وفي ٢٤ كانون الأول/ديسمبر، شنّ أفراد قوات الأمن الحكومية وأفراد بريّ مديني هجوماً على المحتجين مستخدمي العصي والمدافع المائية والذخائر الحية، ويزعم أن هذا الهجوم أدى إلى مقتل ما لا يقل عن تسعة أشخاص وجرح العشرات. ولقد انطلق المحتجون من تعز وكانوا يشاركون في مظاهرة "مسيرة الحياة".

١٤- واندلعت صدامات عنيفة في تعز يومي ٢٩ و ٣٠ أيار/مايو عندما استخدمت القوات الحكومية الذخائر الحية ضد المحتجين سلمياً في ساحة الحرية. ورداً على ذلك احتشدت جماعات مناوئة للحكومة داخل ساحة الحرية وحولها وسيطرت على جزء كبير من المدينة. وأفضى ذلك إلى زيادة في العنف على نحو ملموس إذ هاجمت القوات الحكومية المناطق التي تحتلها الجماعات المناوئة للحكومة والمالية للشيخ حمود المخلفي والعميد الركن صادق سرحان (المتهمان إلى الفرقة الأولى مدرع التابعة للواء علي محسن)، بأسلحة ثقيلة مثل الدبابات وقذائف الهاون والمدافع الرشاشة. وردت عليها الجماعات المناوئة للحكومة، وهاجمت بالمدافع الرشاشة والقنابل الصاروخية مواقع القوات الحكومية بما فيها البنايات المدنية التي تستخدمها القوات الحكومية بصفة مؤقتة.

١٥- وشهدت منطقة أرحب التي تعتبر منطقة محورية رغم أنها قليلة السكان والتي تبعد عن شمال العاصمة بحوالي ٢٠ كيلومتراً وتسيطر الجماعات المعارضة المسلحة على جزء كبير منها، صدامات عنيفة متقطعة بين الحرس الجمهوري وأفراد القبائل المسلحين. وفي آب/أغسطس، اشتدت المعارك بين القوات الحكومية وخصومها ما أدى حسب التقارير إلى مقتل العديد من الجنود وما لا يقل عن ٢٠ مقاتلاً متمرداً. ويدعى أن الطائرات العسكرية قامت، طيلة الفترة المشمولة بالتقرير، بشن هجمات عديدة وقصف مواقع محددة وقتل عدد لم يعرف من السكان. وتفيد الشهادات والتقارير المقدمة خلال زيارة البعثة بأن القوات الحكومية شنت بتنسيق مع القبائل الحليفة هجمات على أرحب باستخدام الطائرات والدبابات والصواريخ بعيدة المدى والمدفعية الثقيلة والقناصة. وزعم شهود عيان أن البنية التحتية العامة والخاصة تعرضت لدمار واسع، ووصفوا الهجمات المتواصلة بأنها حصار يقيد بشدة حق السكان في حرية التنقل ويحرمهم أحياناً من الوصول إلى الخدمات الإنسانية. ولا يمكن التحقق بدقة من الأرقام المتعلقة بعدد القتلى والجرحى.

١٦- وشهدت مقاطعات أخرى من البلد أنماطاً مماثلة من العنف. ويظل الجزء الأكبر من محافظة آين وعدد من مدن محافظة شبوة تحت السيطرة المحكمة لمسلحين ينتمون إلى جماعة أنصار الشريعة، وهي جماعة يدعى أنها مرتبطة بتنظيم القاعدة. واستمع الوفد إلى ادعاءات مفادها أن جماعة أنصار الشريعة تطبق القانون الإسلامي تطبيقاً صارماً، ما أدى إلى تنفيذ حكم الإعدام مرة واحدة على الأقل في حق شخص دون سن الخامسة عشرة في أعقاب محاكمة صورية لم تنقيد بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان. وغدا مركز التعليم الديني في دماج، وهي قرية تقع في محافظة صعدة الشمالية، بؤرة العنف الدائر بين أتباع عبد المالك الحوثي والميليشيات السلفية. وادّعى عبد المالك الحوثي أن الطلبة السلفيين المقيمين في هذه المنطقة لم يحترموا اتفاقاً لوقف إطلاق النار. وغالباً ما حاول نشطون أو شخصيات قبلية وسياسية التوسط بين هذه الجماعات لكن محاولاتهم باءت بالفشل. كما سجّلت صدامات في محافظتي جوف وحجة ما أدى إلى ازدهار الخطاب الطائفي داخل المنطقة إلى حد التحريض على الحرب. ويدعى أن ميليشيا الحوثي تسيطر على محافظة صعدة برمتها وعلى محافظتي حجة

والخوف المجاورتين مع ما يترتب على ذلك من عواقب وخيمة على تسجيل الفتيات في المدارس وحرية التعبير والوصول إلى الوكالات الإنسانية.

١٧- وفي نهاية كانون الأول/ديسمبر، شرع موظفون وطلبة، في عدد من المؤسسات العامة والوزارات والشركات العامة وبعض الوحدات العسكرية داخل البلد (بما في ذلك شركة الطيران الوطنية والمصارف والمرافق التعليمية). في تنحية رؤسائها بالقوة بدعوى الفساد. وتعرض عشرات المديرين والمسؤولين للمهانة على الملأ أو العنف الجسدي وبات يتعذر على معظمهم الوصول إلى أماكن عملهم. ودعت الحكومة الجديدة إلى وضع حد لهذه الممارسة لكنها عجزت عن وقفها أو توفير الحماية للمتضررين الذين تجاهلت حقهم في محاكمة وفق الأصول.

باء- الإطار القانوني الدولي

١٨- تعدّ اليمن طرفاً في المعاهدات الدولية الرئيسية التوسع لحقوق الإنسان^(١). وعند استعراض تنفيذ الدولة لالتزاماتها بموجب المعاهدات، لاحظت هيئات المعاهدات استمرار انتهاكات الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية على نطاق واسع جداً. وأعربت هذه الهيئات عن قلقها إزاء التقدم المحتشم في تنفيذ ملاحظاتها وتوصياتها وغياب التعاون مع الهيئات نفسها^(٢).

رابعاً- حالة حقوق الإنسان

١٩- وثّقت البعثة خلال الفترة المشمولة بالتقرير مجموعة واسعة من انتهاكات حقوق الإنسان على نطاق البلد. وتعلّقت أبرز المزاغم باستمرار القوات الحكومية والقوات الموالية لها في استخدام القوة الفتاكة وعلى نحو مفرط ضد المحتجين الذين كانوا في غالبيتهم سالمين، وتفشي ظاهرة الإفلات من العقاب بالنسبة إلى معظم المتورطين في هذه الانتهاكات. وعلاوة على ذلك، تواصلت الصدامات بين مختلف تشكيلات القوات الحكومية والقوات المناوئة للحكومة وأفراد القبائل المسلّحين وسط تجاهل عام لحياة المدنيين. ولم يستطع أعضاء البعثة الحصول على أرقام دقيقة بشأن عدد القتلى أو المصابين. واتسمت الأرقام الواردة المختلفة

(١) اليمن ليس طرفاً في الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري.

(٢) غالباً ما تشير هيئات المعاهدات إلى الانتهاكات المرتكبة "باستمرار" و"على نطاق واسع". ولاحظت لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أن تقرير الدولة الطرف "لم يكن كاملاً من حيث تغطيته لجميع الحقوق المنصوص عليها في العهد" وأن "ردود الدولة الطرف على قائمة المسائل لم تكن ردوداً منهجية" (الوثيقة E/C.12/YEM/CO/2). ولاحظت لجنة مناهضة التعذيب أن "الاستنتاجات والتوصيات التي كانت قد وجهتها إلى اليمن في عام ٢٠٠٣ لم تُراعَ مراعاة كافية" (الوثيقة CAT/C/YEM/CO/2).

المصادر بالتباين الشديد، ولم تميز دائماً بين من قُتل و/أو أصيب من المحتجين العزل وغيرهم من المدنيين ومن قُتل و/أو أصيب من المقاتلين المنتمين إلى جميع الجماعات والقوات المسلحة.

٢٠- وتلقى الوفد خلال البعثة معلومات من مصادر حكومية وبعض منظمات المجتمع المدني مفادها أن عدداً كبيراً من أفراد قوات الأمن الحكومية قُتلوا خلال الصدامات مع الجماعات المعارضة المسلحة في تعز. وقُتل الكثيرون من أفراد الشرطة والقوات المسلحة والوحدات شبه العسكرية أو أصيبوا بجروح بليغة في الأشهر الأخيرة. كما وردت معلومات بشأن قتل ما لا يقل عن خمسة مسؤولين أمنيين في تعز. واستهدف أفراد يزعم انتماءهم إلى جماعة أنصار الشريعة مسؤولين أمنيين في عمليات القصف وإطلاق الرصاص التي نُفذت في عدن.

٢١- ولاحظ الوفد التعبئة المتواصلة للجماعات المعارضة المسلحة في المناطق التي شهدت تنظيم احتجاجات شعبية. كما لاحظ بقلق انتشار تجنيد الأطفال في صفوف القوات الحكومية والقوات المناوئة للحكومة.

ألف - انتهاكات حقوق الإنسان التي يُدعى أن قوات الأمن الحكومية قد ارتكبتها

٢٢- وثقت البعثة مزاعم كثيرة مفادها أن قوات الأمن والجماعات الموالية لها نفّذت عمليات إعدام خارج نطاق القضاء وأفرطت في استخدام القوة ضد المدنيين والأهداف المدنية. وأفادت التقارير بأن أشخاصاً يرتدون لباس القوات المسلحة وآخرون يرتدون لباساً مدنياً أطلقوا النار مراراً على المحتجين في الشارع ومن فوق السطوح خلال الفترة المشمولة بالتقرير. واتسمت الإجراءات الجنائية التي أعقبت أحداث ١٨ آذار/مارس في صنعاء، عندما أطلقت قوات الأمن النار على المحتجين وقتلت حوالي ٥٠ مدنياً، بالبطء إذ لم تُعقد سوى أربع جلسات محاكمة الأشخاص الثمانية والسبعين الملاحقين قانوناً. وكذلك يتباطأ التحقيق في أحداث يوم ٢٩ أيار/مايو عندما هوجمت ساحة الحرية في تعز وأضرمت فيها النيران. وأعرب المدعون العامون في تعز عن استعذابهم للتحقيق مع الجناة وملاحقتهم غير أنهم اشتكوا من عدم تعاون معظم الضحايا وأسرهم.

٢٣- وطلب الوفد من الحكومة تقديم معلومات بشأن (أ) أية تدابير تأديبية اتخذت بحق المسؤولين المتهمين باستخدام القوة المفرط ضد أهداف مدنية أو بارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان في هذا الصدد؛ و(ب) التقدم المحرز في إنشاء لجنة وطنية للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان؛ و(ج) إنشاء لجنة وطنية لتعويض الضحايا وجبر ما لحقهم من أضرار؛ و(د) التقدم المحرز في التحقيق في أحداث دار السلام حيث أطلق مسؤولون أمنيون، أو أشخاص تابعون لهم، الرصاص على ما لا يقل عن تسعة محتجين وقتلواهم في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر؛ و(هـ) التقدم المحرز في سائر التحقيقات المتعلقة بالاضطرابات التي يشهدها البلد حالياً. وحتى لحظة صياغة هذا التقرير، لم يتلق الوفد معلومات كتابية من الحكومة بشأن المسائل آنفة الذكر.

٢٤- ويدّعى أن أفراد قوات الأمن المركزي^(٣) أطلقوا النار على المحتجين في حيّ القاع وقتلوا عدداً من الأشخاص يصل إلى ٣٠ شخصاً خلال أحداث العنف التي شهدتها صنعاء يومي ١٨ و ١٩ أيلول/سبتمبر. ويدّعى أن أفراداً من قوات الأمن، ومسلحين آخرين يرتدون لباساً مدنياً، قاموا في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر بإطلاق النار على المحتجين في حيّ الزبيري وقتلوا خمسة محتجين. ويدّعى أن أفراداً من قوات الأمن المركزي قاموا، في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر، بالتعاون مع مسلّحين يرتدون لباساً مدنياً، بشنّ هجوم على المحتجين بالقرب من ساحة التغيير في صنعاء، حيث استخدموا الذخائر الحية وقتلوا خمسة مدنيين وأصابوا العشرات منهم. وفي ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر، هاجمت القوات الأمنية مسيرة المحتجين التي انطلقت من ساحة التغيير وعبرت شارع الزبيري. ويدّعى أن قوات الأمن هاجمت المحتجين بمدافع مائية وبالغازات المسيلة للدموع بينما أطلق مسلحون يرتدون زيّاً مدنياً النار عليهم فقتلوا واحداً منهم وأصابوا كثيرين آخرين.

٢٥- ووثّقت البعثة استخدام القوة المفرط في أحداث ٢٤ كانون الأول/ديسمبر عندما هاجمت قوات الأمن آلاف المحتجين الذين انطلقوا من تعز في مسيرة باتت معروفة باسم "مسيرة الحياة". وأجرى الوفد مقابلات مع كثير من شهود العيان الذين قدّموا روايات متسقة مفادها أن قوات الأمن استخدمت الذخائر الحية بلا مبرر في دار سلم، عند مدخل صنعاء، وقتلت ما لا يقل عن تسعة مدنيين وأصابت عدداً أكبر بكثير. وزار الوفد المستشفى الميداني الذي أنشأته الجماعات المعارضة في ساحة التغيير ونقلت إليه الأشخاص الذين قتلوا في حادثة دار سلم أو الذين أصيبوا لتلقي العلاج في الحالات الطارئة. وتلقى أحد القتلى رصاصة في العنق في حين تلقاها ثان في الوجه. وتشى الحالتان والشهادات بوضوح بأن أفراد قوات الأمن استخدموا الأسلحة الفتاكة بينما لم تكن حياتهم معرضة للخطر.

٢٦- وفي أعقاب هذه الأحداث، ادّعت الحكومة أنها سمحت بتنظيم الاحتجاجات ولم تستخدم القوة إلا عندما هاجم المحتجون قواها أو هاجموا موقعاً أمنياً بالغ الأهمية. ولم يتضح بعد ما إذا كان هذا هو الشأن بالنسبة للهجمات آنفة الذكر.

٢٧- وتلقّى الوفد معلومات تشير إلى أن بعض المحتجين تحدّوا مسؤولين أمنيين عندما حاولوا اقتحام منطقة في صنعاء محرم دخولها وفقاً للمخطط الذي أمرت بوضعه وزارة الداخلية، ما أجبر الموظفين الأمنيين على التدخل لتحويل وجهتهم صوب الطريق المتفق عليه سابقاً والمؤدي إلى ساحة التغيير. وتفيد الشهادات بأن كثيراً من أفراد قوات الأمن تصرفوا وفقاً للقانون وتصدوا للمحتجين بوسائل غير فتاكة، مثل العصي والمدافع المائية. وتشير روايات الشهود والتقارير إلى عدم حدوث ما يبرر استخدام قوات الأمن للوسائل الفتاكة. والدليل على ذلك تقارير قوات الأمن التي تفيد بعدم حدوث إصابات خطيرة أو خسائر فادحة. وعلاوة على ذلك، كانت "مسيرة الحياة" قد انطلقت من تعز قبل أيام وكان لدى

(٣) انظر الوثيقة A/HRC/18/21، الفقرات من ٢٢ إلى ٢٧.

الحكومة متسع من الوقت لضمان إعطاء الموظفين الأمنيين ما يكفي من التعليمات بشأن الظروف التي قد تبرر استخدام القوة الفتاكة.

٢٨- وأفادت التقارير بأن قوات الأمن الحكومية أطلقت الرصاص على المحتجين السلميين وقتلت أربعة منهم في ساحة الحرية في تعز يومي ١٨ و ١٩ أيلول/سبتمبر، وأن الدبابات التي قصفت ساحة الحرية بالقذائف في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر قتلت ثلاث نساء قرب مستشفى الثورة. وفي اليوم ذاته، أطلقت الدبابات النار في مديرية الروضة، ويدعى أن تسع قذائف أصابت مستشفى الروضة ما أدى إلى وفاة مريضة وإصابة آخرين. وكان من اللازم إجلاء المرضى إلى القبو. وتفيد تقارير وشهادات عديدة بأن أكثر من خمسين مدنياً، بمن فيهم نساء وأطفال، قُتلوا في تعز منذ بداية شهر تشرين الأول/أكتوبر نتيجة استخدام القوة المفرط من قبل القوات الحكومية. وأبلغت الجماعات المدافعة عن حقوق الإنسان أيضاً عن حالات اعتقل فيها المحتجون السلميون تعسفاً. وأفاد الشهود بأن قوات الأمن قامت في أثناء ذلك باستهداف أي تجمع يعقد في شوارع تعز ويزيد أفرادَه عن عدد قليل معيّن.

٢٩- وقدمت مصادر مختلفة روايات متضاربة بشأن الأحداث التي شهدتها تعز في الفترة من تموز/يوليه إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. ووصف الموظفون الأمنيون المحاولات المتكررة من القوات المعارضة للسيطرة على المدينة وطردها قوات الأمن والجيش العامة، بالإضافة إلى قتل أنصار مجلس الشعب واحتلال المباني العامة، ما أجبرهم على استخدام القوة حفاظاً على سلطة الحكومة. وأصرروا على القول إنهم لم يستخدموا القوة إلا عند الضرورة وبجذر شديد للحفاظ على حياة المدنيين، وأنكروا حدوث أي قصف عشوائي، وقالوا إنه يجب توجيه اللوم أيضاً إلى خصومهم لأنهم قصفوا الموظفين الأمنيين والمدنيين وسعوا إلى قتلهم. وفي الوقت ذاته، تفيد تقارير المدافعين عن حقوق الإنسان والجماعات المعارضة وقادة الجماعات المعارضة المسلحة بأن حوادث العنف الشديد تكررت انطلاقاً من "حزام أمني" يحيط بالمدينة ويعلوها (نُصبت خلال المعارك رشاشات ثقيلة في قلعة تعز المطلة على المناطق المتاخمة) واستخدمت فيها عشرات الدبابات وغيرها من الأسلحة. وهذا عرقل بدوره الحركة والوصول إلى الخدمات الطبية في الحالات الطارئة. وجمع الوفد شهادات ووثائق تشير إلى مقتل عدد كبير من المدنيين رغم الاحتياطات المتخذة. والأکید أن استخدام المدفعية والدبابات، التي لم تكن متاحة للمعارضة المسلحة، تسبب في الخسائر البشرية الفادحة وعمليات التشريد الجماعي.

٣٠- وظهرت ادعاءات مماثلة من الحديدة مفادها أن أفراد قوات الأمن أطلقوا النار على المحتجين في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر وأصابوا ٣٠ شخصاً. وفي ٥ تشرين الثاني/نوفمبر أفادت الادعاءات بأن شخصاً قُتل وأصيب ٢٨ آخرون بسبب إفراط قوات الأمن في استخدام القوة. وتلقّى الوفد معلومات محدودة بشأن ظروف وقوع هذه الهجمات.

٣١- وتلقّى الوفد معلومات عن حالات الأشخاص الذين ادّعوا أنهم تعرضوا للتعذيب خلال وجودهم في مراكز الاحتجاز الحكومية في صنعاء. وتتعلق حالتان منهما على الأقل بجس شخصين في مراكز احتجاز سرية تابعة لقوات الأمن المركزي. واستجوب الوفد ضحيتين ظهرت عليهما أمارات التعذيب وادّعيا أنهما تعرضا للاعتداء الجنسي أثناء احتجازهما. وفي تعز، التقى الوفد مدنيين وأفراداً من قوات الأمن ادّعوا أنهم تعرضوا للتعذيب على أيدي قوات المعارضة المسلحة.

٣٢- ولاحظ الوفد أيضاً استمرار ظاهرة تجنيد الأطفال في القوات الحكومية وانتشارها. ونفى وزير الدفاع ووزير الداخلية هذه الادعاءات، مؤكدين أن تجنيد الأطفال دون سن الثامنة عشرة في القوات الأمنية يخالف القانون. إلا أنهما يتعهدان بالتحقيق في المسألة وتعزيز التدابير الرامية إلى القضاء على هذه الممارسة وتسريح الأطفال المجندين بالفعل. وأُحيط الوفد علماً بأن وزير حقوق الإنسان الجديد راسل شخصياً عدداً من أعضاء الحكومة وقادة الجماعات المسلحة لشنهم عن تجنيد الأطفال في قواتها. وادّعت إحدى المنظمات المعنية بالطفولة أنها سجلت بيانات يدعو فيها هؤلاء القادة إلى عدم تجنيد الأطفال بهدف بثها في التلفزيون.

٣٣- وخلال بعثة التقييم التي أجريت في حزيران/يونيه ٢٠١١، طلب الوفد إلى الحكومة الامتناع عن الإجراءات التي تحول دون حصول السكان على خدمات أساسية مثل الكهرباء والطاقة والماء، واتخاذ إجراءات تساعد على إعادة الخدمات الأساسية. ويعدّ رفع عدد من الحواجز الأمنية ونقاط التفتيش من أنحاء مختلفة من صنعاء خطوة إيجابية صوب عودة الحياة العادية وإن كان ذلك على نطاق محدود. وتلقّى الوفد عدداً من الادعاءات مفادها أن قوات الأمن تستهدف مقدمي خدمات الماء و/أو الكهرباء؛ غير أنه لا يمكن التحقق من هذه المعلومات. كما تلقّى الوفد معلومات مفادها أن الحكومة احتلت في بعض الأحيان مباني مدنية؛ ففي تعز مثلاً، يدّعي أن القوات الحكومية احتلت مستشفى الثورة (الذي يعدّ أكبر مستشفى في محافظة تعز والمرفق المسؤول عن تقديم الرعاية الصحية إلى الغالبية العظمى من سكان تعز) لعدة أيام واستخدمت مؤسسة صحية قريبة لنصب الدبابات المشاركة في قصف المناطق التي يقطنها المدنيون وقصف ساحة الحرية.

٣٤- وفي تقرير بعثة التقييم، أشار الوفد على الحكومة بوضع برنامج لحماية جميع المتضررين من التراع الدائر في صعدة منذ أمد طويل، سيما المشردين داخلياً. ولم يسجل تقدم في هذا الصدد بسبب بعض القيود التي تفرضها جماعة الحوثيين، التي بيدها السلطة الفعلية في محافظة صعدة، على أنشطة الوكالات الإنسانية. ومُنعت إحدى هذه الوكالات، وهي "أطباء بلا حدود"، من مواصلة عملها وطُردت فعلياً بحجة أن السلطات في حاجة ماسة إلى المبنى الذي تشغله الوكالة، وهي فيما يبدو حجة واهية. وأبلغ عمال الوكالات الإنسانية الوفد بأن الاضطرابات غالباً ما كانت تحول دون تقديم خدماتهم وأنه تعذر عليهم أيضاً دخول دماج التي كان يحاصرها الحوثيون. غير أنه تجدر الإشارة إلى أن عودة الأشخاص المنحدرين من

صعدة، الذين فرّوا إلى مخيمات خارجية مؤقتة أو كانوا مقيمين عند أسر مضيفة، تمت بأسرع مما كان متوقعاً.

باء- انتهاكات حقوق الإنسان التي يدّعي أن الجماعات المسلحة المعارضة قد ارتكبتها

٣٥- أوصى مجلس الأمن في قراره ٢٠١٤ (٢٠١١) والوفد الذي اضطلع ببعثة التقييم في عام ٢٠١١، بأن تسحب الجماعات المسلحة المعارضة جميع الأسلحة، ابتداءً بالأسلحة النارية الصغيرة وانتهاءً بمنصات إطلاق الصواريخ من الأماكن العامة حيث تنظم المظاهرات السلمية مثل الاعتصامات والمسيرات، وأن تضمن عدم إطلاق أي من أنصارها أو أعضائها النار من وسط المظاهرات السلمية ما قد يعرض المتظاهرين لإطلاق نار مضاد.

٣٦- وفي صنعاء، لاحظ الوفد أن الجماعات المعارضة المسلحة لا تزال تسيطر على أجزاء واسعة من المدينة. وكانت قوات اللواء علي محسن، الرئيس السابق للفرقة الأولى مدرّج، الذي تعهد عقب انشقاقه عن الحكومة بحماية المحتجين على الحكومة، تسيطر على ساحة الحرية وأحياء الجامعة الجديدة والجامعة القديمة والمنطقة الشمالية الغربية لشارع الستين، وهي المناطق التي احتشد فيها معظم المحتجين وأنصار المعارضة. وسيطرت الجماعات المسلحة الموالية للشيخ صادق الأحمر على أحياء الحصة وصفوان. وخلص الوفد إلى أن مجموعة من الأسلحة، بما فيها الأسلحة الثقيلة مثل القنابل الصاروخية وغيرها من الأسلحة طويلة المدى، لا تزال منتشرة في أماكن الاحتجاجات العامة، بما فيها ساحة التغيير وساحة الجامعة، التي احتضنت أضخم الاحتجاجات في صنعاء. وانتشرت الحواجز الأمنية المخصصة، التي تحرسها ميليشيات مسلّحة، انتشاراً واسعاً في مناطق صنعاء المحتلة من قبل الجماعات المعارضة المسلحة التي رفعت البعض من هذه الحواجز عقب توقيع الاتفاق المنبثق عن مبادرة مجلس التعاون الخليجي.

٣٧- وتمثلت توصية أخرى من التوصيات الرئيسية المقدمة إلى الجماعات المعارضة المسلحة في ضمان عدم مشاركة أي طفل دون سن الثامنة عشرة في أنشطة نقاط التفتيش أو في حماية المتظاهرين. ولاحظ الوفد أن أطفالاً مدنيين يجرسون مناطق التفتيش وأماكن الدفاع في المناطق التي تحتلها قوات المعارضة المسلحة في صنعاء، وهم فيما يبدو أطفال دون سن الثامنة عشرة.

٣٨- وأحاط الوفد علماً أيضاً بأن العديد من سكان المناطق الخاضعة للجماعات المعارضة المسلّحة، وبخاصة أولئك الذين يعتبرون من ذوي الآراء السياسية المعارضة، ما زالوا يعانون من المضايقات والترهيب. وقدمت المنظمات الممثلة لسكان المناطق الخاضعة لمجموعات المعارضة المسلحة إلى الوفد شهادات ووثائق عديدة بشأن المضايقات التي تمارسها فصائل قوات الأمن المسلحة. وشملت الادعاءات تكرار سوء المعاملة في نقاط التفتيش الأمنية والاعتداء اللفظي والجسدي وهدم الممتلكات وإجراء عمليات تفتيش تعسفية للبيوت والسيارات. وتفيد الشهادات بأن بعض الأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، أجبروا إما

على الاعتكاف في منازلهم وإما على الرحيل كلياً. كما أُحيط الوفد علماً بأن القوات المسلحة احتلت بعض البيوت وأعادت تهيئتها لأغراض الاستعمال العسكري.

٣٩- ورأى الوفد خلال زيارة البعثة علامات الاحتقان في ساحة التغيير. وأفادت التقارير بحدوث صدامات عديدة بين منظمات مناوئة للحكومة وذات أيديولوجيات سياسية مختلفة، وبخاصة في أعقاب وصول المتظاهرين المشاركين في "مسيرة الحياة" من تعز. وأشار الشهود إلى حدوث مضايقات وغيرها من أشكال التهيب لكن ذلك لم يسفر عن حالات قتل أو إصابة خطيرة.

٤٠- والتقى الوفد أيضاً منظمات المجتمع المدني المثلة للنساء. وقدمت هذه المنظمات معلومات عن الظروف التي تواجهها النساء اللواتي يُقمن في بعض المناطق المحتلة أو قُضين بعض الوقت فيها؛ إذ تضطر طالبات جامعة صنعاء بشكل متزايد إما إلى الرحيل من هذه المناطق أو إلى عدم التردد عليها مثلاً، ما دمن يرفضن الخضوع لعمليات التفتيش التي عادة ما يضطلع بها موظفون أمنيون ذكور.

٤١- وفي تعز، تلقى الوفد معلومات بشأن احتجاز القوات المسلحة لعشرات الموظفين الأمنيين وغيرهم من التابعين للحكومة. وكان ابن المحافظ من ضمن المحتجزين ولم يطلق سراحه إلا عقب تدخل سفراء دول أجنبية. كما تلقى الوفد معلومات مفادها أن المجموعات المسلحة اختطفت عدداً من الموظفين الأمنيين في تعز. ويدّعى أن المختطفين عذبوا بعض المحتجزين أو منعوا عنهم الرعاية الطبية. وأثار الوفد هذه المسائل مع قادة المعارضة وطلب منهم إطلاق سراح جميع الأشخاص المحتجزين لديهم.

٤٢- وأوصى الوفد بأن تكف الجماعات المعارضة المسلحة عن استهداف المنشآت التي تقدم الخدمات والإمدادات الأساسية، بما فيها مرافق الكهرباء والوقود والماء والإمدادات الطبية ومرافق الصحة والتعليم. وفي صنعاء، يبدو أن الاحتلال تسبّب في تقويض الخدمات الأساسية في المناطق التي تسيطر عليها الجماعات المعارضة المسلحة. وأثناء الزيارة، كانت الجامعة القديمة في صنعاء مغلقة، وكان العديد من المدارس الابتدائية والثانوية والمحلات والأعمال التجارية مغلقة إما جزئياً أو كلياً. وقلت وسائل النقل العمومي أو اختفت، وزادت تكلفة النقل والكهرباء وغاز الطهي وغير ذلك من السلع زيادة بلغت المثلين أو الثلاثة أمثال. وتواصلت الهجمات على البنية التحتية؛ إذ قُصف أنبوب للغاز في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر في محافظة شبوة انتقاماً من تنفيذ الإعدام خارج القضاء في حق أشخاص يزعم انتماءهم إلى تنظيم القاعدة، بمن فيهم طفلان دون سن الثامنة عشرة؛ وخُرب خط الكهرباء الممتد من مأرب إلى صنعاء مراراً (مرتين خلال ٢٤ ساعة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢). كما استهدفت قوافل المنتجات النفطية المكررة رغم أن الوضع تحسّن بعد أن زوّدت المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة البلد بالنفط الخام.

جيم - مسائل أخرى موضع قلق خاص

٤٣ - تلقى الوفد تقارير مختلفة بشأن انتهاكات حقوق الطفل. وأفادت التقارير بأن الأطفال ما زالوا يتعرضون للعنف الشديد شأنهم في ذلك شأن الكثرين من البالغين. ويشمل ذلك القتل و/أو الإصابة و/أو التجنيد الذي تمارسه قوات الأمن. وأشارت المعلومات التي تلقاها الوفد إلى أن الأطفال أُشركوا على نحو مباشر في أعمال العنف، إذ شوهدوا وهم يرتدون زياً رسمياً ويقومون بدوريات في الشوارع ويعملون في نقاط التفتيش الحكومية. وعلاوة على ذلك، أُجبر الأطفال على مغادرة المدارس، أو استخدموا في المظاهرات، أو قتلوا أو أصيبوا أو شُردوا بسبب المعارك. ودمّرت القوات الحكومية أو الجماعات المسلحة مدارس كثيرة أو أخلتها ما تسبب في حرمان آلاف الأطفال من التعليم. وأفادت الوكالات المعنية بالطفولة بأن تعز شهدت إغلاق ٣٢ مدرسة لمدة شهرين بعد اندلاع الاضطرابات المدنية. واحتلت القوات المسلحة أو الجماعات المسلحة ١٢ مدرسة من أصل ١٠٠ مدرسة. وأثناء الفترة التي صيغ فيها هذا التقرير، أعيد فتح جميع المدارس في تعز رغم تواصل الاحتجاجات ضد المدير العام للتعليم وبعض مديري المدارس. كما أفادت بعض الوكالات الإنسانية بأن حالات سوء تغذية الأطفال الموثقة زادت على نحو مذهل، إذ تشير الأرقام إلى أن الأسر اضطرت إلى تقليص عدد الوجبات اليومية حتى بالنسبة إلى الأطفال دون سن الخامسة.

٤٤ - وفيما يتعلق بحرية التعبير، التقى الوفد منظمات وسائط الإعلام التي أبدت قلقها إزاء جسامة التحديات التي يواجهها الصحفيون. وأبلغ عن تعرض الصحفيين لأكثر من ٣٢٠ انتهاكاً منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١١؛ منها ٤٤ حالة تمثلت في مضايقات وتهديدات وأعمال عنف (بما في ذلك إبان أحداث دار سلم في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر)، والاعتقال والاحتجاز غير الشرعيين، وادّعى أن قوات الأمن الحكومية ارتكبت معظم هذه الانتهاكات. واحتجزت القوات الوطنية الصحفي عبد الكريم ثعلب في الحبس الانفرادي في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ولم تطلق سراحه إلا في منتصف كانون الأول/ديسمبر. وادّعى رئيس سابق لوكالة الأنباء الرسمية سباً أنه تلقى تهديدات مباشرة من أحد أقارب الرئيس. وأُحرق مقر محطة تلفزيون السعيدة في صفوان، في محافظة صنعاء، في تشرين الأول/أكتوبر خلال الصدمات العنيفة التي شهدتها هذه المنطقة. وسُجّلت أيضاً حالات تتعلق بتنفيذ مسلحين مناوئين للحكومة هجمات وعمليات احتجاز غير مشروع في صنعاء، وسُجّلت حالة واحدة منها في صعدة. ووثقت النقابات أيضاً أكثر من ٩٠ حالة تتعلق بمصادرة الصحف في مناطق التفتيش الأمنية الواقعة عند مدخل المدن الرئيسية وفي بعض مقاطعات صنعاء. وأبلغ أيضاً عن حالات ترحيل مراسلين وحجب مواقع. وأثناء زيارة البعثة، أُحيط الوفد علماً بوفاة ما لا يقل عن خمسة صحفيين منذ بدء الاضطرابات، ويدّعى أن أربعة منهم قُتلوا على أيدي قناصة تابعين للقوات الحكومية.

٤٥ - وظل أفراد مجتمع المهّشين (المشار إليهم أيضاً بالخدم) المتميّزين بسيماهم الأفريقية، يتعرضون للمضايقات على أيدي أفراد يدّعي أنهم ينتمون إلى الجماعات المعارضة المسلحة وذلك بتهمة مناصرة الرئيس. وتعرّضت إحدى مستوطنات مجتمع المهّشين في منطقة الروضة التابعة لمحافظة تعز إلى تبادل إطلاق النار وحُبس سكانها لمدة أيام عندما بلغ العنف أشدّه. وحالت أحداث العنف والسرقة دون قيام سيارات جمع النفايات الصلبة بمهام تنظيف الشوارع، وهي أحد أهم موارد رزق أفراد المجتمع.

٤٦ - وأفادت أحدث تقارير مكتب تنسيق المساعدة الإنسانية بأن آلاف المهاجرين، ومعظمهم إثيوبيون، علّقوا في شمال اليمن حيث يعانون شظف العيش؛ ويدّعي أنه مات منهم أكثر من ٣٠ شخصاً في شهر كانون الأول/ديسمبر وحده.

خامساً - تنفيذ توصيات المفوضية السامية

٤٧ - اتخذت الحكومة بعض الخطوات لتنفيذ التوصيات الواردة في تقرير بعثة التقييم التابعة لمفوضية الأمم المتحدة السامية (A/HRC/18/21). وفي التقرير السابق، أوصت المفوضية بأن تفرج الحكومة عن جميع السجناء المحتجزين بسبب ممارستهم السلمية لحرية التعبير والتجمع الذين لم توجه إليهم تهم جنائية. وأبلغت اللجنة العسكرية لتحقيق الأمن والاستقرار الوفد بأن الحكومة احتجزت ١٩٧ شخصاً منذ بداية الاضطرابات الحالية. وأفادت اللجنة بأن ٦٦ من هؤلاء المحتجزين ما زالوا معتقلين لدى الحرس الجمهوري، و ١٠ لدى الشرطة العسكرية، وواحد لدى الاستخبارات العسكرية، و ٨٠ آخرين لدى وزارة الداخلية. وأكدت اللجنة أن الإفراج عن معظم المحتجزين يؤثر على حسن النية بعد الإعلان عن إطلاق سراح جميع المحتجزين في سياق المظاهرات. وقالت اللجنة إنه احتُفظ بأربعين محتجزاً لأنهم يواجهون تهماً خطيرة وسيعرضون من ثم على العدالة. وأكدت اللجنة أن مصادر مقربة من اللواء المنشق علي محسن طلبت منها الإفراج عن عدد كبير من مناصريه الذين تحتجزهم الحكومة. وأضافت اللجنة أنها اطّلت على القائمة وتبين لها أن العديد من الأسماء الواردة فيها ليست أسماء محتجزين.

٤٨ - وأثناء زيارة البعثة، أبلغ وزير حقوق الإنسان ووزير الشؤون القانونية الوفد بأنه يجري إعداد مخطط لإنشاء لجنة تحقيق وطنية وسيعرض هذا المخطط قريباً على الحكومة لكي توافق عليه. وقدم الوزيران معاً تظمينات بأن تعمل اللجنة في كنف الاستقلالية ووفقاً للمعايير الدولية؛ وستمثل اختصاصاتها في التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة في سياق الاضطرابات الجارية؛ وستألف من مفوضين ليس لهم انتماء سياسي ومعيّنين على أساس الاستحقاق والمكانة؛ وستتولى أيضاً وضع برامج لتعويض الضحايا وجبر ما لحقهم من أضرار. غير أنهما لاحظا أن مسألة الملاحقة القضائية قد تُستبعد كلياً بالنظر إلى إمكانية اعتماد قانون العفو.

٤٩- والتقى الوفد وزير الدفاع ووزير الداخلية وممثلي اللجنة العسكرية لتحقيق الأمن والاستقرار. وأثار معهم ادعاءات مفادها أن مدنيين محتجزون على نحو غير مشروع في مراكز احتجاز سرية، وقدم أسماء ثلاثة أشخاص يزعم أنهم محتجزون في أماكن سرية تابعة للأمن المركزي. وتعهّدت اللجنة بأن تنظر في هذه الحالات الفردية. ولم يتلق الوفد أية معلومات في هذا الصدد.

٥٠- وتلقى الوفد أيضاً معلومات عن العملية الجارية للإفراج عن عدد من المحتجزين لدى القوات الحكومية في تعز. وقد نُقل بعضهم إلى عدن أو صنعاء وما زالوا في انتظار الإفراج عنهم.

٥١- وعلم الوفد أيضاً خلال اجتماعه بممثلي العديد من الوزارات والهيئات العامة الذين يشكلون لجنة تقنية أن الرئيس صالح أصدر في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر قرار عفو عن الموظفين الأمنيين الذين ارتكبوا "أخطاء" خلال أحداث عام ٢٠١١. ولم يستطع أي من الحاضرين في الاجتماع تأكيد ما إذا كان هذا الإعلان ذا طابع رسمي وما إذا كان قد تحدت أسماء المشمولين بالعفو. وعملت لجان كثيرة في صنعاء وتعز من أجل تقييم الخسائر المادية وتعويض المتضررين. وشرعت لجنة أخرى أنشأها محافظ تعز في تقديم ما يسمى "الدية" أو "تكاليف الدفن" إلى أسر ٢٢ ضحية مدنية، وما زالت تنظر في ٥٠ حالة إضافية. والأموال التي يوفرها المحافظ تعتمد على الأموال العامة ومساهمات القطاع الخاص. ومن غير الواضح كيف يكفل عمل اللجنة الاتساق في أماكن أخرى مثل أرحب أو صنعاء أو عدن حيث مات العديد من المدنيين ولم يجرز تقدم مشابه. ولم تقدم معلومات إضافية بهذا الخصوص.

٥٢- وعلاوة على ذلك، أبلغت المفوضية السامية من طرف اللجنة التقنية التي يرأسها وزير حقوق الإنسان باعتماد المرسوم رقم ٢٣٨ في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر، وهو المرسوم الذي يضع إطاراً لتنفيذ التوصيات المقدمة من المفوضية في أعقاب بعثة التقييم. وترحب المفوضية وتشيد باعتماد المرسوم الذي يدعو وزير حقوق الإنسان ووزير الشؤون القانونية إلى أن يقدموا إلى الحكومة مخططاً لإنشاء لجنة للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان، يشمل برامج لتعويض الضحايا وجبر ما لحقهم من أضرار. وأفاد محاورو الوفد بأن العمل المتعلق بالمخطط يتواصل في ظل الحكومة الجديدة رغم عدم إحراز تقدم إضافي في هذا الصدد.

٥٣- وأوصت المفوضية بأن تكثف الحكومة اليمنية التعاون مع الأمم المتحدة، بطرق منها (أ) تنفيذ توصيات هيئات المعاهدات والاستعراض الدوري الشامل والإجراءات الخاصة؛ و(ب) التصديق على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري ونظام روما الأساسي؛ و(ج) تنفيذ جميع التوصيات الواردة في تقرير ممثلة الأمين العام المعنية بالأطفال والتراعات المسلحة^(٤). وأثار الوفد المسائل المشار إليها في اجتماعاته مع وزير

(٤) انظر الوثيقة A/65/820-S/2011/250.

حقوق الإنسان ووزير الشؤون القانونية اللذين أيدا تكثيف التعاون مع الأمم المتحدة وتنفيذ توصيات هيئات المعاهدات والتصديق على الالتزامات الدولية آتفة الذكر. وعلم الوفد أن الحكومة الجديدة تعكف على إعداد إطار لتنفيذ هذه التوصيات وتفعيلها من أجل عرضه على الحكومة الجديدة لإقراره. غير أن الحكومة لم تنفذ الخطوات المذكورة أثناء زيارة البعثة.

٥٤- وأوصت المفوضية أيضاً بأن تعزز الحكومة تعاونها مع المفوضية وتسارع إلى إنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان وفقاً لمبادئ باريس. وأثارت المفوضية هذه المسائل مراراً مع ممثل اليمن الدائم في جنيف الذي ما فتئ يعرب عن استعداد حكومته لوضع إطار لتكثيف التعاون مع المفوضية، بما في ذلك إنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان. وخلال زيارة البعثة، أعرب وزير حقوق الإنسان ووزير الشؤون القانونية عن اهتمامهما الكبير بتمتين العلاقات مع المفوضية والعمل صوب إنشاء مكتب دائم للمفوضية في اليمن.

٥٥- وتمثلت إحدى التوصيات الرئيسية التي قدّمتها المفوضية إلى الجماعات المعارضة المسلحة في الإفراج عن باقي المحتجزين والتحقيق في حالات التعذيب والاختفاء القسري التي تورط فيها أشخاص تابعون لها. وادّعت الحكومة أن القوات التابعة للواء علي محسن احتجزت ٤٩١ مدنياً و١٩٣ جندياً، وأن القوات الموالية للشيخ صادق الأحمر تحتجز ٢٠٠ شخص. والتقى الوفد الشيخ هاشم الأحمر، أخ الشيخ صادق الأحمر وقائد قواتها المسلحة، الذي ادّعى أن معظم من تزعم الحكومة أنهم محتجزون لديهما إما لا وجود لهم أو ليسوا محتجزين بل أشخاص انشقوا عن الحكومة وانضموا إلى قوات الأحمر. كما ذكر الشيخ هاشم الأحمر أنه أُفرج عن غالبية المحتجزين بعد أن قررت الحكومة الإفراج عن معظم المحتجزين المعتقلين في سياق المظاهرات، وأنه يُحتفظ بأقل من ٤٠ محتجزاً. وتعهد الشيخ هاشم بتقديم معلومات مفصلة عن أسماء وعدد الأشخاص الذين مازالوا رهن الاحتجاز. غير أن الوفد لم يتلق أية معلومات إضافية في هذا الصدد.

سادساً- الاستنتاجات والتوصيات

٥٦- لاحظ الوفد أن استخدام القوة الفتاكة المفرط وغير المتناسب في حق اليمنيين المطالبين سلمياً بتوفير المزيد من الحريات والقضاء على الفساد واحترام سيادة القانون ما زال متواصلاً حيثما ينبغي أن تستخدم وسائل غير فتاكة. ولاحظ أن جماعات المعارضة المسلحة في صنعاء ما زالت تنقل مجموعة متنوعة من الأسلحة إلى أماكن الاحتجاج العامة، ما يعرض حياة المدنيين المقيمين في هذه المناطق أو مرتاديها للخطر. وبينت الشهادات كذلك أن المدنيين المقيمين في المناطق التي تسيطر عليها الجماعات المعارضة المسلحة في صنعاء كانوا يتعرضون للمضايقات الروتينية والترهيب وفي بعض الأحيان للاعتداء على أيدي الأفراد المسلحين التابعين للمعارضة المسلحة.

٥٧- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، استُخدمت القوة في سياق الصدمات المسلحة بين القوات الحكومية وجماعات المعارضة المسلحة، وفيما بين الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة، ومن قبل القوات الحكومية ضد المدنيين العزل الذين يمارسون حقهم في التجمع السلمي. وساهمت الاضطرابات الحالية في تفاقم الوضع الإنساني والاقتصادي.

٥٨- ولاحظ الوفد أيضاً استمرار تجنيد الأطفال دون سن الثامنة عشرة في صفوف قوات الأمن وجماعات المعارضة المسلحة.

٥٩- وتلقى الوفد معلومات من مصادر مختلفة مفادها أن قوات الأمن الحكومية لا تزال تحتجز عدداً من المدنيين دون مراعاة الأصول القانونية، وأن الجماعات المعارضة المسلحة تواصل على نحو غير مشروع احتجاز المدنيين المشتبه في أنهم يتعاطفون مع الحكومة أو ينتمون إلى الجهاز الأمني.

٦٠- ورغم اعتماد مرسوم ينص على إنشاء إطار لتنفيذ التوصيات المقدمة خلال زيارة بعثة التقييم التابعة للمفوضية، بما في ذلك إنشاء لجنة تحقيق وطنية، لم يجرز تقدم ملموس فيما يتعلق بالتحقيق في حالات الاستخدام المفرط وغير المناسب للقوة الفتاكة والاعتقال التعسفي والاختفاء القسري والتعذيب. وبالنظر إلى بطء التقدم في تنفيذ التوصيات آنفة الذكر أو غيابه، تكرر المفوضية السامية معظم هذه التوصيات.

٦١- وتوصي المفوضية السامية بأن تغتنم حكومة اليمن فرصة تشكيل حكومة جديدة لإعادة الثقة في الدولة وإعادة ترسيخ سيادة القانون من خلال التدابير التالية:

(أ) اتخاذ إجراءات فورية لوضع حد للهجمات التي تشنها قوات الأمن على المدنيين والأهداف المدنية، وذلك في إطار الوفاء الكامل بالتزامات الدولة بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان. وينبغي على الخصوص عدم استخدام الأسلحة النارية والقوة الفتاكة إلا كملاذ أخير عندما تكون حياة الأشخاص عرضة لتهديد مباشر؛

(ب) الشروع في إجراء تحقيقات شفافة ومستقلة تتماشى مع المعايير الدولية ذات الصلة في الادعاءات ذات المصدقية بشأن الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان التي ارتكبتها قوات الأمن الحكومية، بما يشمل، على سبيل المثال لا الحصر، قتل المدنيين، والإفراط في استخدام القوة ضدهم، والاحتجاز التعسفي، والتعذيب وسوء المعاملة؛ وضمان مساءلة الجناة؛

(ج) توفير الجبر للضحايا و/أو أسرهم الذين لحقهم الضرر، بما في ذلك، على سبيل الذكر لا الحصر، الوفاة أو الإصابات الجسدية نتيجة أفعال غير مشروعة ارتكبتها قوات الأمن الحكومية أو الأجهزة التابعة لها؛

(د) ضمان عدم منح أي شكل من أشكال العفو العام التي تحول دون مساءلة المسؤولين عن ارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان، بما يشمل جرائم الحرب والجرائم في حق الإنسانية؛

(هـ) اتخاذ تدابير فورية لوضع حد لاستخدام الأطفال وتجنيدهم؛ وتسريح أولئك الذين جُندوا بالفعل والتعاون مع الأمم المتحدة من أجل إدماجهم في مجتمعاتهم؛

(و) الإفراج الفوري عن باقي المحتجزين وإصدار قائمة بأسماء الذين أفرج عنهم والذين ما زالوا محتجزين وتبرير استمرار احتجازهم؛

(ز) الامتناع عن أي عمل يراد به حرمان السكان من الخدمات الأساسية، مثل الكهرباء والوقود والمياه، واتخاذ إجراءات عاجلة لإعادة الخدمات الأساسية والحصول على الإمدادات الأساسية، لا سيما الكهرباء والوقود والمياه والإمدادات الطبية والمرافق الصحية والتعليمية؛

(ح) تعزيز التعاون مع الأمم المتحدة، بما يشمل تنفيذ توصيات هيئات المعاهدات والاستعراض الدوري الشامل والإجراءات الخاصة؛ وتوجيه دعوة دائمة إلى جميع المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة المواضيعية؛ والتصديق على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري ونظام روما الأساسي؛ وتنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام بشأن الأطفال والتزاعات المسلحة؛

(ط) القيام عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان ١٩/١٨ بوضع إطار لمواصلة الحوار وتعزيز التعاون مع المفوضية في مجال حقوق الإنسان بدعم من المجتمع الدولي؛

(ي) توضيح التسلسل الإداري لقوات الأمن الوطنية والسياسية والسماح للجهاز القضائي والبرلمان برصد أنشطتها عن كثب.

٦٢ - وتوصي المفوضية السامية للجماعات المعارضة المسلحة بما يلي:

(أ) سحب جميع الأسلحة، بدءاً بالأسلحة الصغيرة وانتهاءً إلى قاذفات الصواريخ، من الأماكن العامة للتظاهرات السلمية مثل الاعتصامات والمسيرات، وضمن ألا يطلق أي من أنصارها أو التابعين لها النار من داخل المظاهرات السلمية فيتعرض المتظاهرون لمخاطر نيران مضادة؛

(ب) ضمان عدم مشاركة أطفال دون سن الثامنة عشرة، سواء أكانوا من أنصارها أم من التابعين لها، في أنشطة نقاط التفتيش أو في حماية المتظاهرين؛

(ج) وقف جميع أعمال العنف والمضايقات والتهديدات وكل محاولات ترهيب المتظاهرين الذين يعبرون عن آراء معارضة؛

- (د) تخفيف القيود المفروضة على الحركة، بما يشمل إزالة نقاط التفتيش المحروسة وتيسير عمل الوكالات الإنسانية؛
- (هـ) الإفراج عن جميع المدنيين المعتقلين في مراكز الاحتجاز الخاضعة لسيطرة المعارضة، وتقديم قائمة بأسماء الذين أفرج عنهم والذين ما زالوا محتجزين وضمان تلقيهم معاملة إنسانية؛
- (و) التعاون مع المحققين في الانتهاكات التي قد يكون ارتكبها مسلحون تابعون للمعارضة؛
- (ز) الامتناع عن مهاجمة الأهداف التي توفر الخدمات الأساسية للسكان المدنيين، وإجلاء جميع المباني العامة والانسحاب من الممتلكات العامة والخاصة.
- ٦٣ - وتوصي المفوضة السامية المجتمع الدولي بما يلي:
- (أ) دعوة جميع الأطراف في اليمن إلى الامتناع عن استخدام العنف وتسوية خلافاتها السياسية أو الطائفية من خلال حوار مفتوح وشفاف وشامل يدعمه المجتمع الدولي؛
- (ب) تشجيع إجراء تحقيقات دولية مستقلة ومحيدة في الأحداث التي أسفرت عن وقوع خسائر فادحة في الأرواح وحدوث إصابات خطيرة؛
- (ج) تلبية نداء المساعدة الإنسانية وتقديم الدعم المالي إلى خطة الاستجابة الإنسانية في اليمن لعام ٢٠١١ وخطة الأمم المتحدة المشتركة لتحقيق الاستقرار.